باب العلوم الدينية والاجتماعية:

1- السياق الكوني وضوابطه المنهجية والمعرفية

Universal context and its methodological and cognitive criteria

بقلم كل من:

الباحث: فرحاوي محمد : مختبر الأبحاث والدراسات في العلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية، جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء، 20000، المغرب

E-mail: farhaoui3@gmail.com

والباحث: شكري فريد: أستاذ تعليم عالٍ، المشرف على مختبر الأبحاث والدراسات في العلوم الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – المحمدية، جامعة الحسن الثاني – الدار البيضاء، 20000، المغرب

E-mail:chokrifarid@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022 /7/28 تاريخ القبول: 2022 /8/18 تاريخ النشر: 2022 /9/25

Abstract:

In this study, I approached the subject of the universal context and his methodological and cognitive criteria, in order to Monitoring the problems facing the new facts's diligence, with Taking into account the facts's specifics and the qur'anic' s message universality and extension.

The objective is to prove the existence of the universal context that fram the facts's descriptions without the Mujtahid's personality presence, and show its methodological and cognitive criteria,

that provide the general and spcecific's of the ijtihad mecanism.

And I used the analytical and inductive methodology for this, in fact, the research concluded by presenting a preliminary version of the universal context, as well as the method of deducing it.

Keywords : context, revelation, criteria, methodology, cognitivity

الملخص:

تطرقت في هذه الدراسة لموضوع السياق الكوني وضوابطه المنهجية والمعرفية، وذلك بهدف رصد الإشكالات التي تواجه الاجتهاد في النوازل بين خصوصية النازلة وعالمية الرسالة وامتدادها، فكان الهدف إثبات وجود سياق كوني حاكم للنظر للوقائع دون سقوط في غلبة ذاتية المجتهد، مع بيان ضوابطه المنهجية والمعرفية التي تؤهل مستعمله لتوصيف واقعه والاجتهاد انطلاقا من حال الأمة العام ودون إغفال لخصوصية الوقائع والنوازل. وقد نهجت خلال هذه الدراسة المنهجين الاستقرائي والتحليلي، وقد خلص البحث إلى تقديم نسخة أولية لهذا السياق الكوني، وكذا لمنهج استنباطه.

الكلمات المفتاحية: السياق، الوحي، الضوابط، المناهج، المعرفة.

1. المقدمة

إن لكل زمان نوازله وأحداثه، وكلما تقدم الناس كثرت أسئلتهم وتعددت صور تعاملاتهم، فإن انضاف إلى ذلك اختلاف الأحوال بين البلدان والأمصار، وكذا اختلاف وجهات نظر الناظرين إلى المجتمع الإسلامي، يصير بذلك الأمر الواحد مُهِمًّا في مكان وضرورة في مكان آخر وغير ذي شأن في مكان ثالث.

فكان لزاما على المجتهدين أن يدور منهج استنباطهم للأحكام الشرعية قائما على النظر في مجموع أدلة الشرع، المناسبة لملابسات تلكم الوقائع، من أجل القياس أو الاستصلاح؛ فاختلفوا بذلك حول حدود الواقعة التي يراد الحكم فيها أولا، ثم حول مجموع الأدلة المعتبرة لاستفادة الحكم الشرعي ثانيا، وأخيرا حول دلالة الأدلة المعتبرة.

فكانت الإشكالية المباشرة التي رام المقال معالجتها هي غلبة ذاتية المجتهد –المتجلية

في نسبية توصيفه للواقعة، وفي تقييمه للمصالح والمفاسد، وفي فهمه وترتيبه للأدلة، وفي دلالة الأدلة على اجتهاده. وأصل هذه الإشكالية هو عدم توافر إطار نظري عام حاكم للنظر إلى مسار الأمم–والأمة الإسلامية خاصة–، في عموم ما يطلب منها على الكفاية، وما ينزل بالناس في خصوصياتهم وأعيانهم.

ويتفرع من هذه الإشكالية عدة أسئلة من قبيل: هل يوجد إطار نظري حاكم لمسار الأمة الإسلامية؟ وهل يمكن الجمع بين كون هذا الإطار اجتهادا – أي يحتمل الخطأ– وبين اشترط كونه مُحْكَمًا ومُؤَطِّرًا للنظر لكل النوازل؟ وهل سيُمَكِّن الناظرين إلى النوازل من الاجتهاد الخاص في النازلة مع استصحاب ما كُلِّفت الأمة به على الكفاية؟ وهل سيمكن من تأطير نظر المجتهد إلى النازلة وتشريحها من خلال بيان المعتبر وغير المعتبر وشروط الاعتبار؟ وما إلى ذلك من الأسئلة الكاشفة لماهية المراد وخصائصه.

لذلك، فالهدف العام من هذا المقال هو إثبات وجود إطار عام – أو سياق كوني حاكم – للنظر للوقائع دون سقوط في غلبة ذاتية المجتهد، مع بيان ضوابطه المنهجية والمعرفية التي تؤهل مستعمله لتوصيف واقعه والاجتهاد في استصدار الحكم الشرعي لنوازله، انطلاقا من حال الأمة العام والكلي ودون إغفال لخصوصية الوقائع والنوازل.

وقد أسميته [السياق الكوني وضوابطه المنهجية والمعرفية]، فأقصد بالسياقِ الكونيِّ السياقَ الحاكمَ للنظر إلى الأمم عموما وللأمة الإسلامية خصوصا، وأعني بالضوابط سِمَتَي الإحكام والاطّراد، وأعني بالمنهجية الأوصاف الشكلية –من قبيل الاشتراطات وغيرها– المؤطرة للشق المعرفي، وأما المعرفية فهي كل ما خرج عن وظيفة الوصف الشكلي وتضمن حقيقة قائمة بذاتها.

وأما بالنسبة للدراسات السابقة، فلم أظفر بدراسة عُنِيَت بالسياق الكوني الحاكم لمسار الأمة، توصيفا وبناء وتفاعلا مع الواقع كما قدمت له وكما تناولته في المقال، بينما كثرت الدراسات حول السياق الحاضن للأدلة وتعداد خصائصه وأقسامه، وأذكر منها على سبيل التمثيل لا الحصر:

- مقالين لبودرع عبد الرحمن: الأول منهما عنونه بمنهج السياق في فهم النص ونشره بسلسلة كتاب الأمة عدد 111 عام 2006م، والثاني هعنونه بالخطاب القرآني
- بيان عربي اللسان عالمي الرسالة– بمجلة فقه اللسان العدد 04 عام 2020م.

- وكذا كتاب أشغال الندوة العلمية الدولية التي نظمتها الرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، والموسومة بنظرية المعرفة والسياق الكوني المعاصر، التكييفات المرجعية، والمستلزمات العلمية.

غير أن هذه الأعمال، كما سبق ذكره، لم تتناول السياق المستمد من القرآن الكريم والحاكم للرسل كلهم ولأتباعهم، بل تناولت السياق بشكل عرضي كمعين على تحديد الدلالة عموما.

وأما في ما خصّ حدود تناول المقال للموضوع فتتمحور أساسا حول بيان وجود هذا السياق، ودراسة ضوابطه الحاكمة له منهجيا ومعرفيا، مع ذكر منهجية استنباطه، ثم أخيرا استنباطه وبيان صلاحيته للأمة الإسلامية. غير أن المقال لن يتناول كيفية استصدار الأحكام على النوازل بوفق السياق الكوني، ولا كيفية تحديد الأدلة الواجب اعتبارها بحسب إلحاق النوازل.

وتفصيل ما سأعمل عليه يتجلى في تمهيد ومحورين، فقدمت لمفهوم السياق الكوني وبعض أبعاده في التمهيد، ثم تناولت في المحور الأول الضوابط المنهجية الحاكمة لهذا السياق من خلال ثلاث نقط: أولاها مفهوم الضابط الزماني والمكاني المواكب لتنزل الوحي، ثم خصائصه المنهجية المضمنة في الوحي، وأخيرا منهج استنباطه.

وأما المحور الثاني المتعلق بالضوابط المعرفية الحاكمة للسياق الكوني، فقد تناولته كذلك من خلال ثلاث نقط أساسية: فكانت أولها متعلقة بالمحددات المعرفية الحاكمة لتعامل المسلمين مع واقعهم، وهي في مجموعها عين السياق الكوني المستمد ابتداء من سورة إبراهيم والمتمم من باقي القرآن الكريم، ثم تناولت في النقطة الثانية هيكل السياق الكوني بالنظر إلى الأقوام السابقة، وتناولت في آخر نقطة من هذا المحور مدى اعتبار هذا السياق الكوني لخصوصيات الأمة الإسلامية.

وبالنظر إلى طبيعة المقال، فإنني سأعتمد على المنهج الوصفي، لتقديم وعرض المفاهيم المتعلقة بالعلم والعلوم الشرعية، وسأعقبه باستعمال المنهج التحليلي لدراسة العلائق بين محاور الدراسة والخلاصات المرجوة، كما أني اعتمدت على رواية حفص في إيراد الآيات أو أجزاء الآيات مع الاقتصار على ذكر السورة ورقم الآية.

التمهيد

إن القضية الأساس التي تمثل احتياج الأمة الآني، والتي تشغل المجتهدين والعلماء فكرا وتنظيرا، هي مسألة تنزيل مضامين الوحي وأحكامه على مجتمعاتها، أو بمعنى أصح، بِأَيِّ خلفيةٍ يمكن للدارس فهم الدليل الشرعي –الكلي والتفصيلي–، ثم استعماله لاستصدار الأحكام المناسبة لواقع خاص؟

وحيث إن الله تعبد الناس كلهم بما أنزل في كتابه، وبما بَيَّنَه لهم رسوله صلى الله عليه وسلم، سواء مِمَّن كانوا على زمنه أو من جاؤوا من بعده أو المعاصرين في زماننا؛ فإن سؤال تنزيل الأحكام، أو استعمال الأدلة الشرعية لاستصدار الأحكام الموافقة لزمن مخصوص، يبقى محوريا في الفقه التنزيلي.

فالذي نَزَّلَ النصوص على آحاد المواقف زمن النبي صلى الله عليه وسلم هو الله سبحانه وتعالى، معتبرا خلال ذلك خصوصية المجتمع –بين المكي والمدني– وحال المسلمين ومبلغ علمهم بالدين وما إلى ذلك من اعتبارات؛ فنزلت العقائد والأحكام موافقة لمراد الله تعالى، ومعتبرة لخصوصية التنزيل، التي بينتها السنة وأوضحتها.

وهو ما نفتقده في هذا الزمان، حيث انتقضت كثير من عُرى الإسلام، واضمحل علم الناس بدينهم ومراد ربهم، وقُبض كثير من العلماء، وتكلم في الدين كل ذي لسان أو قلم. بل حتى أغلب المجتهدين والمفكرين ينظرون لكل نصوص الوحي التي استوت تمام تنزلها كأنها كلها معتبرة في استصدار الأحكام، وذلك دون مراعاة منهم لما انهدم من بناء الأمة، ولما غاب عن علم أفرادها، ولا لما تغير من أجناس أو أصناف المقاصد والمصالح المعتبرة عند عملية استصدار الحكم الشرعي.

ففرقٌ بين الاجتهاد الجزئي في نازلة معينة مع اعتبار متغيرات خصوصية السائل أو المعين المعني بالحكم، وبين الاجتهاد الكلي الذي يراعي مسار الأمة وخصوصية أفرادها ومتغيرات مجتمعهم، التي يعتبرها الوحي بمقدمات معينة، ولا يلتفت إليها بمقدمات أخرى؛ فالأول فتوى خاصة، وأما الثاني فاجتهاد في الدليل الكلي وفق ما اعتبره الوحي –في حينه– محددا في استصدار الحكم الشرعي، مع مراعاة التكاليف العينية والكفائية المضمنة في الكتاب.

وما قصص الرسل والأنبياء وغيرهم في القرآن الكريم إلا بيانٌ لسياق تنزل الوحي، في أقوامٍ ومجتمعاتٍ خاصة وسابقة، ويكلف الله سبحانه رسوله عليه السلام بأن يقتدي بهديهم، فيرسم لنا بذلك سياقا عن علاقة الوحي بالمجتمعات، وكذا عما يجب اعتباره ووفق أي حيثيات.

لذلك كان هذا المقال محاولةً أولية لوضع الأسس، المنهجية والمعرفية، الحاكمة لعملية اعتبار واستعمال الدليل الشرعي –وأعني به الدليل القرآني والحديثي–، وفق سياق مضمن في القرآن الكريم؛ يُحترم خلاله مع اعتبار شمولية وكلية الدليل القرآني وكذا خصوصية واقع تنزيله والحكم به؛ فكانت هذه حيثيات تسميته بالسياق الكوني.

2. الضوابط المنهجية الحاكمة للسياق الكوني بالقرآن الكريم

بيان أهمية اعتبار الزمان والمكان عند قراءة النصوص وفق ضوابط السياق الكوني الذي يُجَلِّي امتداد القرآن وعالميته في الزمان والمكان وسبل استنباط هذا السياق.

1. الضابط الزماني والمكاني المواكب لتنزل الوحي

إن ما يسم تنزل الوحي –وأقصد بالوحي هنا القرآن خصوصا– على البيئة التي كانت على زمن النبي صلى الله عليه وسلم هو تنزيله منجما، بحيث لم يُتَطَرَّق إلى كل القضايا –التي تناولها الوحي خلال مدة تَنَزُّلِه– مع قوم الدعوة، ولم يُكلَّف المسلمون بكل التكاليف، ولم يُفْصَح عن كل الحمولة الغيبية، ولم يُحْمَل الناس على تمام المعاني الاصطلاحية لألفاظ القرآن الكريم أول تنزلها.

وبخلاف تعاملنا الحالي معه –الكتاب وبيان السنة له– من خلال النظر إليه بالكلية والتمام، فالمقصود باعتبار العامل الزمني خلال النظر إلى الوحي، هو تلمس معالم الترتيب الواقع في القضايا التي أثارها، وكذا مراعاة الترتيب في تلكم التكاليف التي كلف الله الناس بها والمتعلقة بهذه القضايا، ثم النظر إلى ذلكم التدرج الواقع في الإفصاح عن الحمولة الغيبية المتعلقة بها؛ فهو –أي العامل الزمني– بهذا التعريف يُخالف المعنى الأَوَّلِي المتبادر إلى الذهن من أنه زمن تنزل الآية.

وأما المقصود بالعامل المكاني –عند النظر إلى وقائع تَنَزُّلِ الوحي– فهو مجموع الملابسات الخارجية عن الوحي، والتي دل –الوحي نفسه– على اعتبارها، بحيث وَسَمت خصوصية تنزله خلال آحاد الوقائع والنوازل.

ليكون –في المحصلة– النظر إلى العوامل الزمانية نظرا عموديّا لتنزل الوحي، في حين يكون النظر إلى العوامل المكانية نظرا أفقيا؛ فيرصد الأول تطور الأحوال وتغيرها بين ما هو مقصودٌ – ومطلوبٌ – وبين ما هو غير ذلك، ثم يُبَيِّن الثاني ما هو معتبر – من المتغيرات والأوصاف – وما هو غير معتبر وفي أيٍّ من الأحوال يكون ذلك.

وهذا النظر إلى الوحي –وفق عوامل الزمان والمكان المشار إليها في القرآن– ليس بجديدٍ ولا مُحْدَثٍ، بل كان الاهتمام به منذ عهد الصحابة، ولكن تفاوتت درجة النظر بينهم؛ حتى بلغ ابن مسعود في ذلك درجةً من جهة التحصيل والطلب، قال فيها عن نفسه من جهة العلم بملابسات تنزل سور وآيات القرآن الكريم (والله الذي لا إله غيره، ما أنزلت سورة من كتاب الله إلا أنا أعلم أين أنزلت، ولا أنزلت آية من كتاب الله إلا أنا أعلم فيم أنزلت، ولو أعلم أحدا أعلم مني بكتاب الله، تبلغه الإبل لركبت إليه)، المتبادر بَادِيَ الرأي من قوله [أين نزلت] وقوله [فيم أنزلت] أنهما يعنيان معرفته بِتَنَزُّلِ الأحكام (الآيات) على السياق الخاص بها زمانا ومكانا.

غير أن المتمعن في النظر إلى متن الحديث، يجد أنه – رضي الله عنه – ميَّز بين السورة والآية في قوله، وأن النَّقْلَ عنه – سواء في رواية البخاري أو في رواية مسلم – رد الآية إلى سياقها وموضوعها الخاص، فقد استعمل [فيما أنزلت] كذلك عند مسلم لما قال (والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدا هو أعلم بكتاب الله مني، تبلغه الإبل، لركبت إليه).

فيستفاد من تفريقه رضي الله عنه بين السورة والآية، وربطه للآية بالسياق الخاص لتنزلها واستفادة الحكم منها، أمران اثنان: الأول هو أن السورة من القرآن الكريم لها مكانة خاصة غير تلك التي للآية، والثاني أن السورة رُبطت بمكان تنزلها بدلالة قوله [أين نزلت]، ورُبطت كذلك بالطلب والإبهام –إضافة إلى المكان– بدلالة «حيث» في قوله [حيث نزلت].

بهاتين القرينتين، يمكن القول إن مكان تنزلها لا يُقصد به الموضع من الأرض الذي نزلت فيه، لأن ذلك مُتَضَمَّنٌ في حديثه عن الآية ولأن السورة لا تنزل بمكانٍ واحدٍ ضرورةً، وإنما قد يراد بذلك ترتيب تنزلها أو مكان تنزلها من جهة السياق العام الحاكم للسور وما إلى ذلك من المعاني الأخرى.

كما يستفاد من الحديث إمكان وجود من هو أعلم بكتاب الله ممن هو على علم تام بالسياق الخاص لتنزل كل آيات القرآن الكريم، إلا أن ذلك –وجود ذلك الأعلم– من جهة الإحاطة بمعاني الألفاظ –فقط– بعيد، حيث إنه رضي الله عنه كان من العرب الأقحاح الذين يُتوسم فيهم العلم المباشر بمعاني ألفاظ القرآن، أو على الأقل معرفة من هم أقدر على تَلَمُّسِ دلالتها وطلب معرفتها منهم.

لذلك فالراجح أن مَرَدَّ قوله –ذاك– رضي الله عنه هو وجه حملِ القرآن بعضه على بعض، وفهمِه من خلال محددات تتعدى دلالة المفردة القرآنية –إفرادا وتركيبا– على معناها المباشر، إلى قرائن من سياق ورود الآيات، يفهم من خلالها ما قد يُجمل أو يَتشابه عندنا.

وقد تعددت تعاريف السياق، ومن تعاريفه الحديثة –المرتكزة على ما سبقها من تعاريف– تعريف محمد شتوان الذي قال فيه إنه «جملة القرائن الداخلية والخارجية التي تكتنف النص أو الحدث الكلامي، مكسبة إياه دلالات جديدة لم يكن ليحملها لولاها»، فتميزت خلاصة التعاريف التي ساقها بتنصيصه على القرائن الخارجية ضمن تعريفه؛ فالخارجية –بالنسبة للقرآن الكريم– من قبيل علم أسباب النزول، الذي يُجمع خارج المتن القرآني.

وذلك بخلاف من قَصَرَ قرائن السياق القرآني على ما كان مضمنا فيه؛ فجعل – بموجبها – استخلاص الدلالة يقوم على «ما يوضح عن المراد لا بالوضع، تؤخذ من لاحق الكلام الدال على خصوص المقصود أو سابقه»؛ فكان بذلك علم المناسبة من بين العلوم التي تقوم على القرائن الداخلية للسياق.

وأما اعتبار السياق –بقرائنه الداخلية والخارجية–، فذلك شائع في التفاسير ولا مجال لحصره، غير أن عملية حمل تفسير آية من كتاب الله على آية أو آيات أخرى من موضع آخرَ غير مؤطرَةٍ بضوابط تُقَيِّدُ هذا الحمل، فتبقى هذه العملية اجتهادًا من المفسر وِفق منظوره وصفاء ذهنه وما استحضره حينها.

فالهدف العام من دراسة الإطار النظري الكلي الحد من ذاتية المفسر –أو مستعمل الدليل عموما– وانتقائيته، لعدم وجود قدر معين لمعالم السياق الواجب التقيد بها لفهم الآية، هل هو الآية نفسها فقط؟ أم المقطع من السورة؟ أم السورة الواحدة؟ أم سور أخرى من القرآن الكريم؟ أم ما يُفهم من كل القرآن؟ وهذا ما يجعل عملية التفسير –أو استعمال الدليل عموما– تتسم بالانتقائية والرأي؛ وذلك للافتقار إلى ضوابطَ منهجيةٍ ومعرفيةٍ

تؤطر هذا الإلحاق أو البيان للمعنى، وتُقَعِّدُه وتضبطه.

3. الخصائص المنهجية للسياق الكوني المُضَمَّنِ في الوحي

لقد كثرت البحوث والدراسات –في الدرس اللغوي– التي تبين أنواع السياقات الموجودة والمعتبرة، غير أن ما يهمنا هو الدراسات التي عُنِيَتْ بدراسة وتحليل السياق في نصوص القرآن الكريم، بحيث يَتَحَتَّمُ على الدارس اعتبار:

- أن المتكلم يخضع لمجموعة من القيود أو الأوصاف في الدرس اللغوي، وهو ما تتنزه عنه الذات الإلهية.
- وأن الخطاب الرباني متسمٌ بالعالميةِ –أي تجاوزه لحدود المكان وصلاحيته لكل العالم–، وكذا بالامتداد –أي تجاوزه لحدود الزمن وصلاحيته لكل عصر–، وكذا بالحاكمية –فهو نص حاكم على الناس والغرض منه امتثال أمره سبحانه، وليس الغرض منه التسلية ولا الثقافة التي قد تُناقش وقد تُرد–؛ لذلك فهو في عالميته وامتداده وحاكميته لا يُنزل منزلة الخطاب البشري الخاص والمحدود والنسبي.
- ومن الباحثين المعاصرين الذين عُنوا بدراسة السياق في نصوص الوحي، الدكتور بودرع الذي يقسم السياق إلى ستة أقسام ، بحيث لا يفُهم اللفظ القرآني إلا بعرضه على موقعه منها لفهم المعاني المرادة ودفع المعاني غير المرادة منه، وأُجمل ذِكر هذه الأقسام كما يلي:
- **السياق المكاني:** يُقصد باعتباره، مراعاة مكان ورود الجملة من الآية، ومكان ورود الآية من السورة؛ فلا يُنظر بذلك إلى الآية –أو الآيات– إلا من منطلق موقعها بالسورة، وذلك عبر ربطها بالآيات السابقة واللاحقة لها.
- **السياق الزمني:** يُقصد باعتباره مراعاةَ ترتيب نزول الآية بحسب ترتيب النزول.
- **السياق الموضوعي:** يُقصد به مراعاة مواضيع الآية، فتُدرس الآية مع الآيات التي يجمعها معها الموضوع نفسه.
- **السياق المقاصدي:** يُقصد باعتباره، اعتماد مقاصد القرآن ورؤيته العامة للمواضيع خلال النظر إليها، وهو ما اختصت به دلالات الألفاظ والأساليب في أصول الفقه.
- **السياق التاريخي:** يُقصد به اعتبار السياق التاريخي لتنزل القرآن الكريم بمعنييه

العام –وهو سياق الأحداث التي حكاها القرآن، تاريخية قديمة كانت أم معاصرة لزمن تنزيله، والخاص،وهو أسباب النزول.

- **السياق اللغوي:** يُقصد به دراسة النص القرآني من خلال علاقات ألفاظه بعضها ببعض والأدوات المستعملة للربط بين هذه الألفاظ، وما يترتب على تلك العلائق من دلالات جزئية وكلية.

غير أن هذا التقسيم يصاحب في ثناياه العديد من الاستدراكات المنهجية والمعرفية، أورد منها ما يلي:

- في هذا التقسيم نوع من التكلف، لأن معظم تقسيماته تؤول إلى نوعين اثنين من السياق وهما السياق اللغوي والسياق الحالي، أو لِنَقُل السياق المقالي والسياق المقامي. السياق الزمني، بغير ذكر لمنهج استنباط زمن تنزل الآيات لترتيبها، متعذر جدا من الناحية العملية.

- السياق المكاني إن لم يخصص بالجانب المعرفي أو الدلالي للجمل والآيات، فإنه يصير جزءا من السياق اللغوي الذي يدرس ترابط الألفاظ في دلالتها على المعني العام.

- السياق الموضوعي والسياق المقاصدي هما خلاصة تصور بشري، قد يعتريها النقص، إن لم يكن في كلياتهما ففي تفاصيلهما؛ فيصير إحكام النظر إلى آحاد الآيات القرآنية من منطلق اجتهاد بشري معرفي في ما يخص المواضيع والمقاصد، لا من حيث تنزيلها وقصدها من الشارع.

- إن الكاتب لم يورد الجانب البلاغي للآيات أو الجانب الدلالي والبنائي للمفردة القرآنية، ولعل ما حمله على ذلك أنه يرى ألا تعلق لها بالسياق، غير أنه يلزم من اختلاف ورود هذه الجوانب –في السياقات المتعددة–إيرادها أو الإشارة إليها على الأقل في السياق اللغوي؛ فقد يَرِدُ أمرٌ والمراد به التكليف، وقد يرد أمر آخر في سياق التحذير والتحدي والتعجيز ، وما إلى ذلك من معالم تبين السياق من خلال الجوانب البلاغية والدلالية. في حين أن السياق الكوني كما أروم بيانَ أبعادِه وخصائصِه ومَاهِيَّتِه في هذا المقال، هو محاولة تنطلق من دراسة القرائن المضمنة بالقرآن الكريم بغرض الخلوص إلى إطارٍ نظريٍّ حاكمٍ لسَوْقِ وعرض الأحداث –توقعا وطلبا–، فمن خلال تسليمنا للقرآن

الكريم في عالميته وامتداده وتجاوزه لمحدودية اللسان العربي في البيان، لأن المُبَيِّن هو الله جل في علاه، فإن هذا التجاوز يُنْسَبُ ابتداء وأصالة إلى مضمون كلام الله سبحانه؛ لذلك فضبط معالم السياق الكوني المتجاوِزِ لخصوصية الزمان والمكان، يرجع إلى ضبط المعالم التي تجاوز بها القرآن حدود الظرفية الحضارية –المتصلة بالزمان والمكان– المواكبة لتنزله.

ومن شأن دراسة هذه القرائن –خصوصا القرائن الزمنية التي ترصد تطور التكليف والإخبار عموما، وكذا القرائن المكانية التي تضبط بوصلة النظر الخاصة للوقائع بحسب الخط الزمني للتنزيل– أن نتلمس من خلالها معالمَ السياق الكوني المُضَمَّنِ في القرآن الكريم، والذي سيُتِيحُ:

- التمكنَ من معرفة ملابسات النظر إلى الوقائع باعتبار عمومها وخصوصها، ثم باعتبار الإجمال بأنواعه والتفصيل بأنواعه، وذلك بحسب المقام واستعمال الوحي لِمَا به تُحقق الغاية من تنزيله.
- والتمكنَ من الملابسات والقرائن العامة المعتبرة عند استصدار الأحكام، وكذلك أنوعها، وترتيب طلبها وحدودها، وتفصيلات أدائها، وما إلى ذلك من متعلقات الحكم الشرعي.
- والتمكنَ من معرفة السياق العام الحاكم لورود الأدلة من عدمه؛ ليكون هذا السياق هو الحاكم للنظر إلى النوازل، عبر إلحاقها إليه لمعرفة ما يجب اعتباره من الأدلة وبأية دلالة؛ وهو ما سيدفع كثيرا من ملامح التعارض المتوهم بين الأدلة، بحيث لا يتم إيرادها واستعمالها بغير تمكن من إحكام ضوابطها المؤسسة لها إيجادا واستعمالا.
- والتمكنَ من نموذج معرفي نظري، أو لِنَقُل: التمكن من **سياق كوني** صالح للنظر –من خلاله– إلى الكون في كل زمان ومكان، بحيث يستوعب –من خلال استناده إلى عالمية القرآن– كل السياقات الخاصة، بحيث إليه يرجع عند النظر إلى الوقائع والنوازل الخاصة؛ فقد «أدرك العلماء أن القرآن الكريم جاء معرفا بالأحكام الشرعية، وجاء تعريفه بهذه الأحكام كليا لا يختص بشخص أو حال أو زمان أو شرط أو ركن أو غير ذلك، بل يعم كل زمان وكل مكان وكل شرط وركن».

- وهو ما سينتج عنه إعادةُ تشكيل الفكر وبنائه بحسب المعرفة التي نزل بها الوحي، وهو ما سيجنبنا الوقوعَ في تقييد النظر إلى الوحي بحسب مقدمات فكريةٍ قد تطالها معالم الخصوصية والظرفية الزمانية والمكانية التي أنتجت هذه المقدمات.

4. منهج استنباط السياق الكوني القرآني

لقد تم الخلوص في المحور السابق إلى أن السياقَ الكونيَّ –المرجو إيجاده– هو إطارٌ نظريٌّ حاكم لسوق الإخبار عن الله تعالى، وحاكم أيضا للإفصاح عن الأحكام توقعًا وطلبا؛ لذلك فهو يرث عن القرآن الكريم عالميته وامتداده وتجاوزه لخصوصية الزمان والمكان المميزة للظرفية الحضارية لكل عصر.

وبعكس ما قد يُخيل للبعض من أن مساءلة التراث، من منطلق مناهجها، هي من الوسائل النقدية الحديثة، فإن سؤال المنهجِ يَكْتَسِبُ أهميته عند المسلمين، من القرآن الكريم نفسه وليس فقط من إنتاجات المسلمين وتراثهم، حيث إن محل نظره جل في علاه يتعدى العمل إلى كيفية وقوعه، وذلك لقوله سبحانه وتعالى {ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ} (يونس 14)؛ فكان بذلك التكليف عندنا يتجاوز مسألة إيقاع التكليف وفق حقيقة المصلحة الشرعية –الحكم الخاص بالموقف– فقط، بل يتعداها إلى انضباط منهج إيقاعه وفق الضوابط المعتبرة في الشرع.

وقد تمت الإشارة – في القرآن الكريم – صراحة إلى كيفياتٍ مخصوصة وجب ضبط طريقة سيرها وتنفيذها، وبتتبع هذا الاستعمال الوظيفي –مثلا– لحرف الاستفهام [كيف] في القرآن الكريم، نجده:

- يؤكد ضرورة النظر إلى طبيعة عاقبة أقوامٍ ممن كانوا قبلنا، وكيف فصل الله بينهم وبين أهل الحق، ممن اتسم عملهم بالظلم أو الفساد أو التكذيب أو الإجرام، وذلك بما قصه القرآن الكريم عنهم؛ فقد ورد ذكر ذلك عشرين مرة، سبعة مواضع منها اختصت بالرسول صلى الله عليه وسلم من قبيل {فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ} – مع الفارق في الوصف المنسوب للقوم–، والثلاثة عشر موضعا المتبقية كُلِّف فيها عموم المبلغين بنحو قوله تعالى {فَانْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ} – مع الفارق في الوصف المنسوب للقوم–.
- ويؤكد كذلك – أي يؤكد القرآن الكريم – ضرورة النظر إلى كيفية الفعل المنسوب

إلى الله جل في علاه والمتعلق بإحلال العقوبة ببعض الأقوام، وقد ذكر ذلك في موضعين اثنين خاصا بالنبي صلى الله عليه وسلم، وذكر في موضع أخير متعلقا بقوم الدعوة.

- ويؤكد كذلك وجوب معرفة النبي صلى الله عليه وسلم الكيفيةَ التي بها يَحْكُمُ المعرضون عن الحق.
- ويؤكد في مواضع كثيرة، مخاطبا النبي صلى الله عليه وسلم، النظر إلى كيفية بيانه تعالى لآياته، والنظر إلى كيفية تصريفه لآياته سبحانه، وإلى كيفية ضربه للأمثال جل في علاه، وعلى كيفية تفضيله سبحانه للناس بعضهم على بعض – بحسب تعلق الطلب عند الناس بالعاجلة أم بالآخرة –، وإلى معرفة كيفية صدور بعض الأفعال عن المعرضين من قوم الدعوة، وفي الأخير، النظر إلى كيفية وقوع أفعال الله على خلقه.
- ويؤكد في مواضع أخرى، مخاطبا قوم الدعوة، النظر إلى كيفية وقوع أفعال الله على خلقه، وكيفية حدوث الخلق والتشكل بما ينفع الناس.
- فينجلي بذلك لكل ذي بصر، أهمية ضبط منهج استنباط السياق القرآني الموسوم بالعالمية (تخطي عنصر المكان) والامتداد (تخطي عنصر في الزمن)، ثم المتعلق بمنهج الفصل بين أهل الحق وأهل الباطل، وكذا بأفعال الله عموما، وأخيرا بالقضايا التي تؤسس لإثبات صدق البلاغ.

لذلك فإن أي عمل يروم صاحبه من خلاله تشكيل وتأسيس تصور متكامل عن هذا السياق الكوني، الذي مبناه على الترتيب الزمني المستفاد من القرآن الكريم، وما سبق ذكره مما تعلق به، لا يمكن أن يقوم إلا باعتبار عدة ضوابط، أجمل الحديث عنها كما يلي:

- **ضابط الإحكام في السياق الكوني:** وجب اعتباره خلال بيان منهج استنباط هذا السياق الكوني من القرآن الكريم، ونعني أن تكون دلالة القرآن على هذا السياق محكمة، أي إن الدلالة عليه تكون بآيات «محكمة لا مجال للاختلاف فيها، وآيات محكمة في سياق تفصلي خاص قد يُشكل –على الناظر– بموجبه وجه إحكامها» ابتداء، مع وجوب رفع هذا الاشتباه الممكن حصوله؛ فيرقى الاجتهاد لاستنباطه –

بذلك– إلى درجة العلم المفضي لليقين والذي لا يُختلف حوله.

- **ضابط صلاحية السياق، أي التأكد من صلاحية وإمكانية تطبيق هذا السياق من خلال القرآن الكريم:** يجب التحقق من قدرة هذا السياق على استيعاب كل القصص الذي يحكي نسخة من نسخ مدافعة أهل الحق لأهل الباطل، وأخص بذلك قصص المرسلين إلى أقوامهم لأداء ما كلفهم الله به؛ بحيث لا يخلو هذا السياق عن معالم لوصف كل المراحل والمواصفات المعتبرة لهذه المدافعة، فيرث عن الكتاب تصديقه لما بين يديه من الأقدار، وما خلفه من الغيب –المخبر به عموما وقصة الرسالة الخاتمة خصوصا– المؤطر لهذه الأقدار، فلا يصادم قَدَرٌ إِخْبَارًا.
- **ضابط الاستيعاب لكل الأمور المعتبرة لاستصدار الحكم الموافق لمراد الله واشتراطاته سبحانه:** بعمليات استقراء متتالية تزيد خلالها درجة وعمق الطلب المتعلق بهذا السياق وما تعلق به؛ فأول عملية استقراء يجب أن تُعنى بالنظر إلى الكيفيات سالفة الذكر والتي تشير إليه مباشرة –أي تشير إلى السياق الكوني– في القرآن الكريم، ثم يلي ذلك عمليات يُطلب من خلالها مزيد تفصيل يتأسس على ما تم تحصيله في ما سبق من عمليات الاستقراء.
- **ضابط العالمية والامتداد في الزمن:** يجب أن يتأسس السياق الكوني من خلال عمليات استقراء متكررة بحيث لا يدخل إليها مفهوم النسبية، فبالإضافة إلى ضابط الإحكام الذي يسم كل عملية استقراء، فالتحليل والربط بين مخرجات كل عملية استقراء يجب أن يكون هو الآخر محكما؛ فيرث السياقُ الكونيُّ عن الكتابِ ما به يُنْفَى عنه الاعوجاج ولا يحصل تعارض ولا اختلاف فيه –عند إعماله في فهم الواقع وفي فهم واستعمال الأدلة–.

بهذه الضوابط الأربعة، السالفة الذكر، يمكن العمل على استنباطٍ للسياق الكوني المُتَضَمَّنِ في القرآن الكريم بالتوصيف الذي ذُكر من عالميةٍ وامتدادٍ، وكذا ما يتعلق به من مناهج وكيفيات وجب الإحاطة بها.

5. الضوابط المعرفية الحاكمة للسياق الكوني بالقرآن الكريم

1. المحددات المعرفية للسياق الكوني الحاكم لتفاعل المسلمين مع واقعهم

لقد تقدم بيان أهمية سؤال المنهجية من خلال التكليف بِتَبَيُّنِ الكيفيات التي تسم العاقبة

التي تحل بالأقوام جراء مدافعة أهل الحق لأهل الباطل، وكذا الكيفيات التي تسم أفعال الله جل في علاه، والكيفيات التي يستصدر بها الناس أحكامهم–من دون الوحي–؛ لذلك فتداول مسألة السياق القرآني الموسوم بالعالمية (تخطي عنصر المكان) والامتداد (تخطي عنصر في الزمن)، يكون مضبوطا –أولا للنص عليه صراحة– بمنهج الفصل بين أهل الحق وأهل الباطل، وكذا بأفعال الله عموما، وأخيرا بالقضايا التي تؤسس لإثبات صدق البلاغ، وهي ابتداء الكيفيات المباشرة المكلف بمعرفتها.

وبهذا فإن المقدمات الواجب اعتبارها عند استقراء القرآن الكريم، خلال عملنا على تجلية السياق الكوني الحاكم للنظر إلى الوقائع، مع تجاوز عاملي الزمان والمكان، هي:

- تَلَمُّسُ ذكرِ كل الرسل –كمرحلة أولى– من خلال بيان ما يَحْكُمُ أداءهم لما كلفوا به من مدافعة أقوامهم.
- تلمس قواعد العاقبة المطردة والحاكمة لكل الأقوام، مع التركيز على جانب العقوبة لأنه أكثر الأوجه المأمور بالنظر إلى كيفيتها، ويأتي النظر إلى الجزاء من خلال مفهوم المخالفة.
- النظر إلى ما هو مطرد في منهج الحكم عند الناس الذين لا يذعنون لسلطة الوحي.
- النظر إلى أفعال الله من جهة آثارها القدرية كمحدد أساس في النظر إلى كيفيتها.

وتنتظم هذه الضوابط كلها –والحاكمة للرسل وأقوامها– من خلال قوله تعالى {وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا يَفْعَلُونَ (46) وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (47) وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (48) قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ إِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ (49)} (يونس من الآية 46 إلى 49)؛ لذلك فلا تخلو أمة من وجود رسول مرسل إليها، حتى إذا جاءهم قضى الله بين رسوله ومن تبعه وبين قومه بالقسط وبغير ظلم، وذلك تبعا لتعاملهم مع وعود الله سبحانه ومشيئته.

ولبيان مفهوم وتجليات قضاء الله –الذي هو مقدمة الفصل بين الرسول وقومه–، وجب الإشارة إلى تعلقه بحكمه سبحانه، وذلك مستمد من قوله تعالى {إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ بِحُكْمِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} (النمل 78)؛ وبالتالي فإن وعود الله ومشيئته وأفعاله وقضاؤه

بحكمه والبلاغ وأفعال المكلفين والتكليف وضوابط الآجال، كلها من مكونات السياق الكوني الحاكم لمدافعة أهل الحق لأهل الباطل.

ولمزيد ضبط لمعالم هذا السياق الحاكم لمدافعة أهل الحق لأهل الباطل، مع ملاحظة وجودِ وعودٍ متعلقة بالدنيا وأخرى بالآخرة، وكذلك أفعالٍ لله متعلقة بالدنيا وأخرى بالآخرة، فإن التساؤل الأول والمشروع هو عن زمن قضاء الله بين أهل الحق وأهل الباطل وحكمه فيهم، هل هو في الآخرة حصرا كما في قوله تعالى {إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ} (يونس 93)؟ لمرجح استعمال لفظ القضاء بينهم وقصره على الآخرة، أم إنه في الدنيا وفي الآخرة كما في قوله تعالى {إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آَمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ} (غافر 51)؟ لمرجحِ أن مآل القضاء والفصل بينهم هو بانتصار أحدهم على الآخر؟

لقد تعلق قضاء الله بمجيء الرسول للقوم، فمتى جاءهم حكم الله بينهم بالقسط وبغير ظلم، وقد ورد لفظ القضاء في ما يتعلق بالدنيا كذلك في معرض بيان القرآن لتقدير المعركة بين المسلمين والكفار في بدر بأن قال عز وجل {وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ} (الأنفال 42)، وورد أيضا لفظ الحكم –الذي يسم قضاءه جل في علاه– متعلقا بالدنيا كذلك، كما في قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام {وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي وَإِنَّ وَعْدَكَ الْحَقُّ وَأَنْتَ أَحْكَمُ الْحَاكِمِينَ} (هود 45).

لكل ما سبق، فأثر قضاء الله بين أهل الحق وأهل الباطل –في السياق الكوني الحاكم لتفاعل أهل الحق مع واقعهم– ممكن في الدنيا ومطرد دائما في الآخرة، وأما مسألة اطراده بالدنيا من عدمها، فهي متوقفة على دلالة القرآن عليها، في سياق يحكم كل الرسل وفي كل أحوال أممهم.

وباستقراء مواضع ذكر القرآن الكريم لما يحكم الرسلِ وتفاعلِهم مع أقوامهم أو فصل الله بينهم، فإن أَتَمَّ موضعٍ، من بين كل المواضعِ تَمَّ ذِكْرُهُمْ فيه، يحصل بتجاوز للزمان وللمكان، هو بسورة إبراهيم –بين الآية التاسعة والآية الخامسة عشرة– في قوله تعالى {أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ (9) قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ (10) قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ (11) وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ (12) وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ (13) وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ (14) وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ (15)} (إبراهيم 15-9).

فيبقى لنا بيان ثلاثة ضوابط متعلقة بهذا المقطع: أولها أنه إطار نظري –أو سياق كوني– حاكمٌ لكل الرسل ومن تبعهم من أهل الحق مع واقعهم، ثم أنه يُفضي دائما إلى الفصل بينهم وبين أهل الباطل في الدنيا –حتى نبرهن على اطراد قضاء الله بينهم في الدنيا كما هو في الآخرة–، ثم أخيرا أنه صالح لكل أحوال الأمة.

- **بيان الضابط الأول:** فأما كونه إطارا نظريا يحكم تفاعل كل الرسل مع أقوامهم، فذلك يدل عليه سياق المقطع في السورة؛ حيث إن الله جل جلاله كلف رسوله صلى الله عليه وسلم بإخراج الناس من الظلمات إلى النور، وذلك مصداقا لقوله سبحانه {الر كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ} (إبراهيم 1)، ثم قص عليه أن موسى عليه السلام قد كله سبحانه بنفس التكليف –مع قصر هذا التكليف على قومه– لما قال سبحانه {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكِّرْهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ} (إبراهيم 5)، ليقتدي صلى الله عليه وسلم بهديه في ذلك لقوله تعالى {أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهِ} (الأنعام 90).

- وبالنظر إلى كيفية إخراج موسى عليه السلام لقومه من الظلمات إلى النور نجده يذكرهم بأمرٍ حَكَمَ كل الأقوام السابقة لقومه، فقال لهم {أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ لَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا اللَّهُ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ}، أي إن الأمر الذي سيأتي ذكره بعدُ كان حاكما لقوم رسول الله نوح عليه السلام، وقوم رسول الله هود عليه السلام، وقوم رسول الله صالح عليه السلام، ولكل الأقوام الذين من بعدهم، والذين –أولا– لا يعلمهم كلهم إلا الله سبحانه، والذين –ثانيا– أرسل فيهم رسلا.

- ودليل ذلك أن [الذين من بعدهم] تفيد ابتداء عموم كل من يدخلون ضمنهم من الأقوام التي أرسل إليها رسل، ويترجح هذا المعنى لكون كل الأقوام أرسل الله فيها رسلا وقضى بينهم بالقسط بغير استثناء، إلا قوم يونس الذين لم يُهلك الله الظالمين منهم لأنهم آمنوا كلهم وتلك خصيصة لهم دون غيرهم من الأقوام حتى قوم النبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى {فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آَمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آَمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ} (يونس 98).

- وبهذا فإن ما سيقصّه موسى عليه السلام على قومه هو أمر عام حَكَمَ مدافعة كل الرسل قبل موسى عليه السلام مع أقوامهم، وسيحكم –كذلك– موسى وقومَه عليه السلام بدلالة أنه يقصه عليهم في سياق التحذير من عدم شكر الله، وسيحكم أيضا رسولنا صلى الله عليه وسلم ومن تبعه من الناس مع مخالفيهم لأن ذكر موسى عليه السلام والرسل من قبله هاهنا إنما هو ليُبْصِرَ نبينا عليه السلام ما هو وأمته مقبلون عليه.

- **بيان الضابط الثاني:** إن هذا السياق الكوني الذي يؤطر تدافع الرسل ومن تبعهم من أهل الحق مع واقعهم يفضي دائما إلى الفصل بينهم وبين الظالمين من قومهم، وإن كان ذلك مشروطا بمقدمات يتم بيانها في ما بعد، لقوله تعالى {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ (*) وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ} (إبراهيم 14–13)؛ وبهذا فهو سياق كوني حاكم لكل الرسل يوسم بقضاء الله بين أهل الحق وأهل الباطل في الدنيا قبل الآخرة.

- **بيان الضابط الثالث:** إن بيان صلاح هذا السياق للاستدلال على كل أحوال الأمة، يرجع إلى بيان اشتماله على كل الأحوال العامة المؤطرة لآحاد المواقف؛ لذلك فأول ما يلاحظ على ملابسات ذكر موسى عليه السلام لهذا السياق الكوني الحاكم لكل الرسل هو أنه ذَكَّرَ قومه به بعد أن أهلك الله تعالى فرعون، أي إنه ذكرهم به بعدما مكن الله لهم دينهم وصاروا يعبدونه بغير خوف ولا إيذاء في الله، وهذا هو الشق المكمل لما ورد في المقطع من سياق استضعاف الرسل ومن تبعوهم.

- لتكون خلاصة هذا المِحْوَرِ، والمتعلقة بالإطار النظري المشار إليه في المقطع من

سورة إبراهيم، والحاكم لتدافع كل الرسل ومن تبعهم لأقوامهم، أنه سِيَاقٌ كونيٌّ حاكم للنظر إلى مسار الأمة الإسلامية في كل أحوالها، ومن منطلق مراد الله المتعلق بها، وحاكمية سننه الكونية في تدافع الأقوام مع الحق وأهله.

6. هيكل السياق الكوني بالنظر إلى الأقوام السابقة

إن الأساس النظري الذي يُبْنَى عليه –وبه– الإسلام في مجتمعٍ من المجتمعات يمر عبر مراحل نظرية متسلسلة، مبتدئة بالبلاغ ومنتهية بالفصل بين أهل الحق وأهل الباطل، وهي مُبَيَّنَةٌ كما ورد في المقطع السابق ذكره من سورة إبراهيم؛ وهو ما يُسْتَحْسَنُ على عرضه أولا، ثم تكملته ببعض ما ورد في حق بعض الرسل ثم بعض ما ورد في حق رسول واحد وأخيرا بعض ما كان للمؤمنين، مع احترام ضوابط الاجتهاد المشترطة آنفا.

يقسم القرآن الكريم مدافعة الرسل لأقوامها في هذا المقطع إلى خمس مراحل كبرى، وفي كل مرحلة يعرض المعالم الكبرى لكل فريق، وتفصيل ذلك –بحسب المقطع نفسه– على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى: مجيء الرسل بالبينات وما يلحق بها:** وهي في قوله تعالى {جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُوا إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ} (إبراهيم 9).

- والملاحَظُ أن القرآن في هذه المرحلة لم يفصح عن الحق الذي تم بلاغه ولا على مقداره، وأيضا لم يتم الإفصاح نوع البينات عليه ولا عن عددها، كما لم تدل الآية على وجود مُتَّبِعِينَ للرسل ولا على قيامهم بالبلاغ مع الرسل أو الدفاع عنهم.

- وهو ما يمثل المشترك بين الرسالات كلها وأما التفاصيل –أي مقدار الحق المنزل، ونوع البينات التي عليه وما إلى ذلك– فمنها العام المشترك الذي يُطلب في آيات أخرى، ومنها الخاص بكل رسول؛ والعلم بذلك هو علمٌ بمرحلةٍ سابقة للمرحلة الأولى تستنتج منها وتكون مقدمة لها.

- وفي المقابل، تُبَيِّنُ الآية تكذيب فئة من القوم بمضمون الرسالة وادعاءهم غيره بأن قالوا إنهم كفروا بما أرسل به الرسل، ثم تبين كذلك أنهم في شك مما يدعون إليه؛ واستعمال مصطلح الشك دال على إمكان تطرق الكذب –عندهم– إلى ما دعوا إليه،

فدل ذلك على ارتباط المدعو إليه بما غيب عنهم ولا قدرة لهم على تبينه حقيقته بغير تدبر وتعقل، فالمشاهَد –عكس المُغَيَّب– المعاين لا يتطرق إليه الكذب لدى المشاهِد.

- **المرحلة الثانية: البيان لصدق البلاغ ولمراد الخالق سبحانه:** وهي في قوله تعالى {قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى قَالُوا إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ} (إبراهيم 10).

- في هذه المرحلة يُحْكَمُ النظر إلى ما دعي إليه القوم والذي كان محل شك عندهم، وهو الله سبحانه وتعالى –بغير تفصيل إلى الآن–، وأن الرسالة هي ما أخبروا أنه كلام منه سبحانه إلى القوم الذين أرسلت إليهم الرسل.

- كما يتم بيان صدق وجود الله سبحانه وتعالى –صاحب الرسالة– بالاستدلال عليه من خلال وجود السماوات والأرض، فلا فاطر ولا موجد ولا مصور لهما –للغاية التي يريدها منهما– غيره سبحانه.

- ثم يلي ذلك –في هذه المرحلة– نسبة مضمون الدعوة لله تعالى ثم إبلاغهم بمراد الله منها، وهو أن يغفر لهم من ذنوبهم ويؤخرهم إلى أجل مسمى؛ فكان من مضمون الرسالة مراد الله أو مشيئته ووعوده سبحانه.

- وفي المقابل تُبَيِّنُ الآية مهاجمة فئة –من القوم– للرسل وذلك باتهامهم بأنهم بشر مثلهم، أي لا فضل لهم عليهم ليُصطفوا أو ليُتبعوا، كما أنهم اتهموهم –أي كل الأقوام اتهموا رسلهم– في قصدهم من الدعوة إلى الله، وذلك بقولهم إن مرادهم منها هو أن يصدوا القوم عما كان يعبد آباؤهم بغير سلطان لهم، ثم طالبوهم بسلطان على ادعائهم ليحمل الناس على اتباعهم؛ وذلك بعد بيان الرسل السابق.

- **المرحلة الثالثة: تجريد الدعوة لله واتباع الحق والصبر على ما يلاقون:** وهي في قوله تعالى {قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِنْ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ (*) وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَى مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ} (إبراهيم 11 و12).

- من الملاحظ في هذه المرحلة مزيد بيان من الرسل لمشيئة الله سبحانه التي يتم تفضيل الناس بحسبها، وترتيب الأثر الظاهر عنها –والمتمثل في اصطفائه سبحانه الرسل للرسالة– للدلالة على فعل الله المتمثل في مَنِّهِ سبحانه على من يشاء؛ فكان ذلك من أولى اللبنات لقراءة عالم الشهادة –الخلق بصفاتهم والأقدار بتدبيرها– من منطلق الخلفية الغيبية الحاكمة له.
- ويتم أيضا خلال هذه المرحلة الحسم بأن السلطان من عند الله تعالى، وما كان للرسل أن يأتوا به إلا بإذنٍ من الله سبحانه؛ فدل ذلك على إمكان وجود هذا السلطان، ولكنه محكوم بمقدمات أهمها إذن الله لهم للإتيان به.
- وبمقتضى ذلك، كان أول ذكرٍ لمن يتبعون الرسل –المؤمنين– بوجوب التوكل على الله بهذه المقدمات، بحيث لم يتم تحديد التكاليف التي عليهم التوكل على الله في أدائها، ولكن تم ذكر أنهم يُسلمون لله أمرهم بالامتثال إيمانا منهم بالحمولة الغيبية المخبر بها والتي يتصرفون بمقتضاها؛ فيتضح تعلق عملهم بالإيمان بالحمولة الغيبية المخبر بها إلى الآن، وذلك شرط لازم لتصح –من خلال عملهم بمقتضاها– تسميتهم ووصفهم بالمؤمنين.
- كما تشير هذه المرحلة إلى التمكن النظري والعملي للمؤمنين من هدى الله وسبله.
- كما تبين هذه المرحلة اتخاذهم للموقف مع الرسل علانية، وذلك بإعلانهم امتثالهم لأمر الله سبحانه برغم كل قد يعانونه من قومهم؛ وبهذا صح في الذهن أن يكون كل المؤمنين –بامتثالهم لأمر الله وعدم تخلفهم عنه–متوكلين، فتم الارتقاء في الخطاب إلى الذين توكلوا على الله وبينوا موقفهم مع رسله عليهم السلام.
- وفي المقابل يتسم عمل القوم في هذه المرحلة بارتكازه على إيذاء المؤمنين من أهل الحق، بدون تقييد لنوع الإيذاء ولا لدرجته ولا لصوره عمليا.

– **المرحلة الرابعة: ظلم القوم وحكم الله فيهم:** وهي في قوله تعالى {وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِرُسُلِهِمْ لَنُخْرِجَنَّكُمْ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ (*) وَلَنُسْكِنَنَّكُمُ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِهِمْ ذَلِكَ لِمَنْ خَافَ مَقَامِي وَخَافَ وَعِيدِ} (إبراهيم 13 و14).

- تصف هذه المرحلة فئة من القوم باقترافهم لفعل الكفر، يُعرفون بمُنَاصَبَةِ العداء لأهل

الحق بمقتضى ملة الكفر، فيَدَّعُونَ أن الأرض أَرْضُهُمْ وأن لهم القدرة على إنفاذ حكمهم فيها، بحيث يتوعدون الرسل ومن تبعهم بأنهم سيخرجونهم من أرضهم إن لم يرجعوا إلى ملتهم؛ فدل ذلك على أن مقتضى الرسالة يقوم على ميل الناس إلى الحق –أي إلى ملة الإسلام– وامتثال أمره سبحانه.

- كما دلت هذه الآية على حكم الله الذي أوحاه إلى كل رسله، في لحظةٍ من مسار دعوتهم إلى الحق ومدافعتهم لأقوامهم بمقتضاه، أنه سبحانه توعد الظالمين من أقوامهم أنه سيهلكهم سبحانه، ووعد المتوكلين عليه أنه سيسكنهم الأرض من بعدهم –الظالمين–، وذلك بشرط أن يَقْدِرُوا الله حق قدره وأن يخافوا من وعيده سبحانه.

– **المرحلة الخامسة: الفصل بين الفريقين:** وهي في قوله تعالى {وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ} (إبراهيم 15).

- تلخص هذه المرحلة أن كل فريق سيستفتح على الفريق الآخر بما يمكنه –وللمتوكلين بما شُرِع لهم–، وأن مآل هذا الاستفتاح هو أن يخيب كل من كان جبارا عنيدا.

- هذه المراحل الخمس، الناتجة عن استقراء تام لمواضع ذكر ما حكم الرسلَ كُلَّهُمْ في القرآن الكريم، هي مراحل مر بها كل الرسل خلال عملهم على إخراج أقوامهم من الظلمات إلى النور، والتي ذَكَّر بها موسى قومهم بعد أن أهلك الله عدوهم –بمقتضى نفس السياق الذي حكم من قبلهم–، وذلك لاستمرار حاكميته لمسار أمته.

- ويمكن أن تُكمل هذه المراحل، عبر سبيلين اثنتين:

– **الأول منهما:** تتميم النظر إلى هذه المراحل وتكملتها من خلال معاودة استقراء القرآن الكريم، ولكن بأسئلة موجهة لهذه العملية، من قبيل: ما مقدار الحمولة الغيبية التي يُبَلَّغُها الناس في أول مرحلة؟ وما هي صفات أول من يتم بناء أهل الحق عليهم؟ وما هي أسس الإثبات –التي تمثل حجة الكتاب– على أن الله سبحانه هو المرسل للرسل والخالق للكون والمدبر للأقدار فيه سبحانه؟ وهل الفئات التي تُخَاطِبُ المؤمنين هي نفسها في كل مرحلة؟ وما هي السبل؟ ولم هي سبل وليست سبيلا واحدة؟ وهل إهلاك الظالمين يستلزم إهلاك كل المخالفين لأهل الحق؟ وما إلى ذلك من الأسئلة.

– **والثاني:** تتميم النظر إلى هذه المراحل وتكملتها من خلال استقراء ما كان حاكما

للرسل ولم يرد بشمول المقطع المدروس من سورة إبراهيم، ثم باستقراء ما حكم بعض الرسل فقط دون بعض، ثم ما حكم رسولا واحدا، وأخيرا ما حكم الرسول وأمته صلى الله عليه وسلم –فهذه أربعة مسالك متراكبة في السبيل الثانية–.

- ومِثَالُ ذَلِكَ –باعتماد المسلك الأول من مسالك السبيل الثانية: وهو **ما حكم به الرسل كلُّهم ولم يرد بشمول المقطع المدروس**– أَنْ يُعْلَمَ بأنه ما من رسول إلا وقد أُرسل إلى قومه بلسانهم لقوله تعالى {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ} (إبراهيم 4)، فيكون لسان القوم هو ما تقوم به الحجة عندهم على صدق الادعاء، وأن الضلالة والهداية تترتب على حُسْنِ البَلَاغِ –بما يوافق كل مرحلة وبغير تشتيت للمتلقين– وعلى حُسْنِ البَيَانِ –باستفراغ الوسع بمناهج البيان التي تمت الإشارة سابقا إلى قسمين منها: البيان باعتماد دلالة الخلق على الخالق والبيان باعتماد حاكمية الكتاب للغيب المخبر به–، وَإِلَّا سَيَكُونُ هُنَاكَ تقصير في البلاغ أو البيان، وهو ما نُزِّه عنه النبي صلى الله عليه وسلم.
- ويُعلم أيضا – باعتماد المسلك الثاني من مسالك السبيل الثانية: وهو **ما حكم بعض الرسل فقط دون بعض**–
- ومن ذلك قوله تعالى على لسان نوح عليه السلام {وَيَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ} (هود 29)، ومن قوله تعالى على لسان هود عليه السلام {يَا قَوْمِ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى الَّذِي فَطَرَنِي} (هود 51) فيُفهم أن هذا دأب الرسل، وهو نفي المصلحة عنهم –في ما قد يحل لهم– في بداية الدعوة حتى لا يقع اتهامهم من فئة من أقوامهم، في المرحلة الثانية، موقعا عند بقية القوم فلا يشتتهم عن معرفة الحق وتَشَرُّبِه.
- ويُعلم أيضا –باعتماد المسلك الثالث من مسالك السبيل الثانية: وهو **ما حكم رسولا واحدًا**– من خلال قوله تعالى {قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ} (هود 46)، أنه وإن كانت الواقعة خاصة بنوحٍ عليه السلام –بأن أَهْلَكَ الله ابنه بعدما رأى هذا الأخير الحق والآيات، فاندفع بذلك أن يكون مكذبا بالحق– ووعد الله له بأن ينجيه وأهله، بحيث إن ابنه لم يَقْدُرِ الله حق قدره ولم يؤمن بوعده –بأنه سينجي نوحا ومن معه في الفلك– فاستعظم الموجَ الذي كالجبال ورأى النجاة في غير الوسيلة التي

شرعها الله لعباده؛ فأهلكه الله وأخرج لفظ الأهل من عمومه وتخصيصه بأهله الذين آمنوا معه عليه السلام.

- وأخيرا، فليس المطلوب بسط هذا السياق الكوني بتفاصيله، ولا هو الممكن في هذا المقال، وإنما المرادُ وضعُ أسسه ومعالمه الكبرى؛ لذلك تُرْجَأُ مسألة استقراء معالمه بهذا التفصيل لمناسبات أخرى، وأنتقل –بدل ذلك– إلى بيان خصوصيات هذا السياق بالنسبة للأمة الإسلامية.

7. هيكل السياق الكوني بالنظر إلى خصوصيات أمة الإسلام

- تتجلى خصوصية السياق الكوني الحاكم لإنفاذ مراد الله وأداء التكليف، بالنسبة لأمة النبي صلى الله عليه وسلم في اعتباره عدة نقاط تميزت بها الأمة الإسلامية عن باقي الأمم، وهي أولا: وجود فترتين أساسيتين في عمر الأمة، فترة مكية وفترة مدنية، ثم خصوصية الفترة المدنية بكونها فترةً كانت للأمة فيها شوكة ومنعة وأرض احتوتها، ثم خصوصية مآل المدافعة، فلم يتم إهلاك من أُرسل إليهم النبي صلى الله عليه وسلم، ثم خصوصية عالمية الرسالة وصلاحها لكل الأمم وفي كل الأزمنة، وأخيرا خصوصية كونها الأمة الخاتمة.

- وباستقراء القرآن الكريم وفق هذه المقدمات والمطالب التي سبق ذكرها، يَتَبَيَّنُ التالي:

– **أولا، اعتبار السياق الكوني للمرحلتين المكية والمدنية:** لقد ذكرت سورة هود قصة لوط عليه السلام مع الملائكة، بحيث إنهم أتوه لما حكم الله بهلاك قومه بدلالة قولهم لإبراهيم عليه السلام {يَا إِبْرَاهِيمُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا إِنَّهُ قَدْ جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ وَإِنَّهُمْ آَتِيهِمْ عَذَابٌ غَيْرُ مَرْدُودٍ} (إبراهيم 76)، أي إن قول لوط عليه السلام {قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آَوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ} (هود 80)، الذي صرح بموجبه أنه –في هذه الفترة– كان يلزمه قوة لرد ظلم قومه أو ركن رشيد يمنعه منهم، وقع بعد حكم الله على قومه بالهلاك، ووقع أيضا قبل أن يوحي به –أي بالحكم– إلى لوط عليه السلام، في حين تُرجم الحكم إلى ابتلاءٍ –أمرٍ– يفضي بالقوم إلى حكم الله فيهم؛ فيُفهم بهذا أن طلب أهل الحق للقوة الحامية للممتثلين وكذا للأرض المانعة لهم من عدوهم تكون على الأقل بعد بداية المرحلة الرابعة، والتي تَظلم فيها القرية المتوكلين بمقتضى ملة الكفر.

- وقد جاء الأمر من الله جل في علاه للمستضعفين من المؤمنين الذين أوذوا ومنعوا من امتثال أمر ربهم، وهي محددات المرحلة الرابعة، بأن يهاجروا في الأرض، وذلك مصداقا لقوله تعالى {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} (النساء 97)، وقد جعل بعض المفسرين الهجرةَ دائمة ومرتبطة بالبلاد التي تفشت فيها المعاصي مع الاستضعاف الذي لا يمكن معه أداء الواجب، ومن ذلك قول القرطبي في معنى الآية سالفة الذكر «ألم تكونوا متمكنين قادرين على الهجرة والتباعد ممن كان يستضعفكم! وفي هذه الآية دليل على هجران الأرض التي يعمل فيها بالمعاصي» ، وهذه هجرة الأعيان وليست هي المراد هاهنا.

- وإنما المراد بالهجرة الخروج الاستباقي من القرية بعد أن يُحمل الرسل على ذلك، وهي مقدمة للنصر والتمكين، ولا تكون إلا بأمر إلهي، ودليل ذلك فعل يونس عليه السلام لقوله تعالى {وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ} (الأنبياء 87)، والذي اختار القرطبي من معانيها قول الزجاج بأنه «غاضب قومه حين طال عليه أمرهم وتعنتهم فذهب فارا بنفسه، ولم يصبر على أذاهم وقد كان الله أمره بملازمتهم والدعاء، فكان ذنبه خروجه من بينهم من غير إذن من الله» ؛ فهي خاصة بالرسل وتكون بوحي ويعقبها النصر، لذلك قال صلى الله عليه وسلم «لا هجرة بعد الفتح».

- وهي – أي الهجرة – تقع قبل بين بداية المرحلة الرابعة ونهايتها، وقد تقدم بيان أنها بعد ظلم القوم للمتوكلين بمقتضى ملة الكفر، وأما بيان أنها قبل أن يوحي الله للرسل بأنه سيهلك الظالمين فهو حديث سليمان بن صرد بعد غزوة الأحزاب، حيث قال «سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: حين أجلى الأحزاب عنه:الآن نغزوهم ولا يغزوننا، نحن نسير إليهم»، فتبين أن إبلاغ النبي صلى الله عليه وسلم بما أوحى إليه ربه من أن قومه لن يقدروا على طلبه كان بعد غزوة الأحزاب، وأنه هو من سيطلبهم ولن يقدروا عليه.

- **ثانيا، خصوصية الفترة المدنية من السياق الكوني:** يضمن هذا السياق الاجتهادَ

الكليَّ والجزئيَّ على حدٍّ سواء، وذلك باعتبار حال المسلمين في مجتمعهم، وحال تمكنهم من الحق، وحال بيانهم له وما إلى ذلك مما تم رصده في معالم السياق الكوني ومراحله؛ فمتى تم إلحاق النازلة بالموضع المناسب لها من السياق الكوني، أمكن للمجتهد معرفة ما يجب بلوغه من مصالحَ لم تَتَحَقَّقْ بعدُ من خلال دلالة السياق عليها، وأمكنه أيضا معرفة ما يجب الحفاظ عليه من خلال خصوصية النازلة.

- فارتباط التكاليف بين العهد المكي والعهد المدني، يبين منهج بنائها في المجتمع، فالشهادتان مثلا هما الركن المدني الذي تم بناؤه على كثير من الأسس المكية – ومنها اتخاذ الموقف مع الحق وأهله والتوكل على الله في ذلك برغم الإيذاء–؛ فإذا أصبح حال المسلمين أنهم ينطقون الشهادتين ولا يعرفون مؤداهما، أو إذا ما نُقِضت عروة من عرى الإسلام عموما، أمكن العمل على بنائها من أساسها، وباعتبار مقدماتها في العهدين.

- بالتالي، فخصوصية الفترة المدنية، باستصحاب السياق الكوني، تتجلى في إمكان العمل على ضبط الاجتهاد الجزئي –المميز لهذه الفترة–، دون إخلال بالاجتهاد الكلي للأمة، ولا بما يحكم مسار الأمة.

– **ثالثا، مفهوم الإهلاك في مآل المدافعة:** إن مفهوم الإهلاك الوارد في مقطع سورة إبراهيم، والذي يوحيه الله لرسله في المرحلة الرابعة، ورد مقرونا بوصفِ وحكمِ الظُّلْمِ المتعلق بالذين قالوا قولهم وأصروا عليه واستفتحوا على المسلمين طلبا له، هذا هو المحكم المطرد بين الأقوام كلهم؛ لذلك هلك فرعون وجنده فقط ولم يهلك كل أهل مصر، وأيضا تم التمكين لإبراهيم عليه السلام بغير ذكر لإهلاك قومه كلهم.

- فالأصل إذن في الإهلاك هو اقترانه بالظالمين الذين يظهرون عداءهم في المرحلة الرابعة ويستمرون عليه؛ لذلك فقد نُجِّيَ حتى السامري من عذاب الله الذي أصاب فرعونَ لأنه كان مع موسى عليه السلام وخرج معه، وذلك راجع إلى حكم الله فيهم.

- أما الشق الثاني في مآل المدافعة فهو التمكين للمؤمنين واستعمالهم كجند لإنفاذ أمره بإقامة العدل وتمكين المسلمين من عبادة الله دون أن يخافوا في ذلك ظلم ظالم ولا جور متجبر؛ وقد ورد في ذلك أمثلة كثيرة كإبراهيم عليه السلام وإقامته لمناسك الحج، وسليمان عليه السلام الذي سخر ما أنعم الله به عليه لإقامة دين الله سبحانه.

- **رابعا، عالمية الرسالة وامتدادها في الزمان والمكان:** يلزم من عالمية الرسالة الخاتمة أن تكون رسالة للعالم أجمع، عربهم وعجمهم، بدوهم وحضرهم، على اختلاف لغاتهم، ومن لازم ذلك أيضا أن يكون لسانها كفيلا بالبيان لكل من وجهت إليهم هذه الرسالة. وها هنا نقاط كثيرة قد أثريت على مر تاريخ الأمة، ولكنها تشتد خصوصا في هذا الزمان.

- هل المقصود باللسان (الذي أرسل به الرسول صلى الله عليه وسلم) هو اللغة العربية؟ فكيف نبين لمن هو ليس عربيا بغير لغته؟ وفي ظل كون القرآن عربيا، فحتى الترجمة لا تنفع للبيان لأنها تُفقد الكتاب إحكامه وقدسيته ليصير صياغةً بشرية لكلام الله!

- وقد تباينت أساليب المفسرين في إبرازهم لمفهوم مصطلح اللسان في الآية الرابعة من سورة إبراهيم، بحيث فَصَلَ الطبري بينه –أي بين اللسان– وبين اللغة ولكن جعلها مميزة له فقال «وما أرسلنا إلى أمة من الأمم يا محمد من قبلك ومن قبل قومك رسولا إلا بلسان الأمة التي أرسلناه إليها ولغتهم»، في حين قصره ابن عطية على اللغة فقال «و «اللسان» في هذه الآية يراد به اللغة»، وأما ابن جزي فقد جعل اللسان هو –على حد سواء– اللغة ومضمون الكلام حين قال «قد ذكر بِلِسانِ قَوْمِهِ أي بلغتهم وكلامهم».

- كما أن اللسان، الذي «أُطلِق على اللغة لأنه أبرز آلاتها»، يتم استعماله عند المفسرين مضافا تارة إلى الشرع وتارة إلى الحال وهكذا، فهو بذلك يراد به ما يتوافق عليه طائفة من الناس من وسائل البيان، كاللغة والإشارة وأساليب الحجاج وما إلى ذلك.

- ويعضد ذلك أيضا أن موسى عليه السلام أرسل إلى فرعون وملئه، وكان من مهامه أن يبين له، لقوله تعالى {وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ إِلَى فِرْعَوْنَ بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ} (الذاريات 38)، وقوله كذلك {وَقَالَ مُوسَى يَا فِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (*) حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ بَنِي إِسْرَائِيلَ} (الأعراف 105–104)؛ فلا يُفهم من ذلك أن لسان قومه هو لغة اليهود، وإنما يُفهم منه ما تقوم به الحجة عند فرعون وملئه وقومه، واللغة إحدى آلياتها التي تقوم عليها.

- فتكون النتيجة أن البلاغ وأوجه البيان والحجاج من متعلقات اللسان، واللسان العربي بهذه المقدمة يضمن لهذا السياق امتدادا في الزمان والمكان، وذلك لبلاغته ودلالته على دقة المعنى المراد؛ فمتى حافظ العرب على لغتهم وعلى مناهج حجاجهم – الموافقة لزمانهم وعرفهم– وبيانهم حصل لهم المراد عموما.

- **خامسا، كونها الرسالة الخاتمة:** لقد وعد الله المؤمنين بالنصر والتمكين ما داموا على ما كان عليه رسولهم والرعيل الأول، وذلك لقوله تعالى {كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ} (المجادلة 21) وقوله كذلك {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ} (الروم 47)، ووعدهم كذلك بأن يحفظ لهم كتابه سبحانه لما قال {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} (الحجر 9)؛ فالأمة باقية وكتابها محفوظ للوارثين عن الرسل مهمتهم.

- بل حديث رسول الله صلى الله عليه سلم واضح صريح أن هذه الأمة لن تهلك لسنة لا لعدو «إني سألت الله فيها ثلاثا فأعطاني اثنتين ومنعني واحدة، سألته أن لا يهلك أمتي بسنة فأعطانيها، وسألته أن لا يسلط عليهم عدوا من غيرهم فأعطانيها، وسألته أن لا يذيق بعضهم بأس بعض فمنعنيها»، بل سيبقى المؤمنون إلى أن تهب الريح الطيبة؛ لذلك فباب الاجتهاد والتجديد لا يزال مفتوحا إلى أن تقوم الساعة إن شاء الله.

•الخاتمة

في ختام هذا المقال، فقد تناولت فيه مفهوم السياق الكوني من حيث هو إطار نظري يُمَكِّنُ من فهم الواقع بما يعتبره الشرع، وكذا من ضبط عملية الاجتهاد المستوفي للنظر الكلي لحال الأمة دون إغفال لاحتياجها الجزئي الخاص بأعيانها وأفرادها، ثم من ضبط تصور المجتهد حول ملابسات استعمال الأدلة واستنباط دلالاتها.

وقد عالجت في هذا المقال إشكالية غلبة ذاتية المجتهد –المتجلية في نسبية توصيفه للواقعة، وفي تقييمه للمصالح والمفاسد، وفي فهمه وترتيبه للأدلة، وفي دلالة الأدلة– على اجتهاده، والمتمثلة في عدم التوفر على إطار نظري يحكم مسار الأمة في معالجة ما يعرض عليها مباشرة، من جهة التوصيف والاجتهاد في النوازل، وفي معرفة ما يُقَوِّمُ مسارها، مما انهدم منها أو مما عليها طلبه.

فخلصت بذلك إلى رصد عدة خلاصات في ثنايا المقال، ومن أهمها:

– أن منشأ النظر إلى وجود السياق الكوني هو تكليف القرآن الكريم الناسَ بتحصيل العلم المتعلق بكثير من الكيفيات من قبيل: العلم بكيفية وقوع العاقبة التي تصير إليها المدافعة بين أهل الحق وأهل الباطل، ثم بكيفية نفاذ أفعال الله ووقوعها من خلال النظر إلى أثرها في أقداره وخلقه، ثم بكيفية استصدار الناس للأحكام بغير استناد على الوحي.

– أن مفهوم السياق الكوني يرمز إلى المراحل المطردة والحاكمة لمنهج الفصل بين أهل الحق وأهل الباطل، وكذا بأفعال الله عموما، وأخيرا بالقضايا التي تميز كل مرحلة عن الأخرى.

تقوم عملية استنباط حقيقة وتجليات هذا السياق من خلال عمليات استقراء وتحليل متكررة، تبتدئ برصد مواضع ذكر كيفية الفصل التي تحكم كل الرسل –كمرحلة أولى– وأقوامهم، ثم يلحق ذلك ما تناول بعض الرسل مع أقوامهم، ثم ما تناول رسولا مع قومه، وأخير ما كان محكما ومطردا بالنسبة للأمة الإسلامية.

– يتكون هذا السياق من ستّ مراحل: مرحلة قبلية تُعنى بمعرفة مقدمات البلاغ والبيان الأولية، ثم مرحلة أخرى تبين ملابسات مجيء الرسل بالبينات وكيفية تعامل أقوامهم معهم، ثم مرحلة تبين كيفية عملية البيان لصدق البلاغ ولمراد الخالق سبحانه، ثم مرحلة متعلقة بتجريد الدعوة لله واتباع الحق والصبر على الأذى، ثم مرحلة تصف كيفية ظلم القوم وحكم الله فيهم، وأخيرا مرحلة الفصل بين الفريقين.

– أن السياق الكوني، بمراحله المبينة في البحث، يبين زمن تناول القضايا والحمولة الدلالية بحسب كل مرحلة؛ فهو يبين معالم الترتيب الواقع في القضايا التي تمت إثارتها بحسب المراحل المبينة، وكذا مراعاة الترتيب في تلكم التكاليف التي كلف الله الناس بها والمتعلقة بهذه القضايا، ثم النظر إلى ذلكم التدرج الواقع في الإفصاح عن الحمولة الغيبية المتعلقة بها.

– وأن من خصائص السياق الكوني أنه مُحكمٌ ومستمد من القرآن الكريم، وأنه موسوم بالعالمية لتخطيه للخصوصية المكانية، وأنه موسوم كذلك بالامتداد لتخطيه للخصوصية الزمانية؛ وهو يستمد ذلك من إحكام القرآن وصلاحه لكل مكان في العالم

ولكل زمان من عمر البشر.

– وأن هذا السياق الكوني صالح لفهم مسار الأمة الإسلامية، وذلك لأنه يشرح أهمية المرحلة التي قبل الهجرة والمرحلة التي بعدها، ومركزية الهجرة والغرض منها وفي المقابل للخلاصات التي توصل إليها المقال، فإن هذا العمل يعتبر مقدمة مؤسِّسَة لمباحث كثيرة وآفاق واعدة متعلقة بالسياق الكوني، ويمكن بسطها كما يلي:

- بعد إثبات وجود هذا السياق وذكر وضوابطه، وجب العمل على استخلاص تفاصيل هذا الإطار استقراء وتحليلا كما بُيِّنَ أعلاه.
- بعد معرفة زمن ظهور المصطلحات والقضايا التي بسطها الوحي خلال مدافعة الرسل لأقوامهم، يمكن دراسة دلالة الأدلة من جهة القدر المفصح عنه بحسب كل مرحلة، فلا يحمل الدليل دائما على تمام معناه وإنما يمكن النظر إلى تطور هذه الدلالة.
- دراسة الخطاب الإسلامي من خلال ضبط مميزات كل مرحلة من مراحل السياق الكوني؛ بحيث إن القدر من الحمولة العقدية، ومن المقاصد، ومن الوعود، ومن التكليف وما إلى ذلك مما يدخل في مكونات مراحل هذا السياق الكوني هو مادة الخطاب الإسلامي الموافق للمرحلة المعينة.
- دراسة مميزات الحكم الشرعي ومنهج استصداره عند اعتباره لخصوصية النازلة وعموما حال الأمة.
- دراسة عملية إلحاق الوقائع ومعرفة موقعها من السياق الكوني.
- دراسة عملية قياس الفارق المطلوب رأبه، ومستوياته.
- دراسة الحكم على الوقائع من منطلق فهم شامل للسياق الكوني الحاكم لمسار الأمة الإسلامية.

• وفي الأخير، يمكن القول إن هذا العمل هو أرضية لتصور جديدة للنظر إلى الواقع وتقييمه من منطلق الوحي، وكذا أرضية متكاملة لفهم واستعمال الدليل الشرعي خلال عملية استصدار الأحكام الشرعية؛ وهو يمثل نَفَسًا جديدا يروم التجديد في موضوع الاجتهاد الشرعي في النوازل التي تعرض للأمة في زمانا.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص

كتب الحديث

1. البخاري، محمد بن إسماعيل، 1414هـ. صحيح البخاري. دار ابن كثير، دمشق، ط5.
2. ابن الحجاج، مسلم، 1374هـ. صحيح مسلم. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.
3. الترمذي، محمد، 1996م. الجامع الكبير. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

المعاجم

4. الكفوي، أبو البقاء الحنفي. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
5. حسن جبل، محمد، 1407هـ-1977م. المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، دار التضامن للطباعة، ط1.

التفاسير

6. الطبري، محمد بن جرير، 2001م. جامع البيان عن تأويل آي القرآن. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1.
7. القرطبي، محمد، 1964م. الجامع لأحكام القرآن. دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2.
8. ابن عطية، أبو محمد، 1422هـ. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.
9. الكلبي، ابن جزي، 1416هـ. التسهيل لعلوم التنزيل. شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط1.
10. الحرالي، علي، 1418هـ. تراث أبي الحسن الْحَرَالِّي. الرباط. منشورات المركز الجمعي للبحث.

أصول الفقه

11. الجويني، أبو المعالي. التلخيص في أصول الفقه، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

المقالات

12. شتوان، محمد، السياق وتأويل النصوص: نموذج من النص القرآني، مجلة التفاهم، العدد 46 عام 2014م.
13. مقبول، إدريس، السياق في تداوليات أبي إسحاق الشاطبي، مجلة sciences, langage et communication، عدد 1 عام 2017م.
14. فرحاوي، محمد، الضوابط المنهجية والمعرفية الحاكمة للعملية التفسيرية -خطوة نحو التجديد-. مجلة التراث، عدد 05، عام 2021م.

15. بودرع، عبد الرحمن، منهج السياق في فهم النص، سلسلة كتاب الأمة، عدد 111 عام 2006م.

16. بودرع، عبد الرحمن، الخطاب القرآني – بيان عربي اللسان عالمي الرسالة–، مجلة فقه اللسان، عدد 04 عام 2020م.

Sources and references

The Noble Qur'an with Hafs's narration

Hadith books

1- Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, 1414 AH. Sahih Bukhari. Dar Ibn Kathir, Damascus, 5th floor.

2- Ibn Al-Hajjaj, Muslim, 1374 AH. Sahih Muslim. Issa Al-Babi Al-Halabi and Co. Press, Cairo.

3- Al-Tirmidhi, Muhammad, 1996 AD. Great Mosque. Islamic West House, Beirut.

dictionaries

4- Al-Kafwi, Abu Al-Baqa Al-Hanafi. Colleges, a glossary of terms and linguistic differences, Al-Resala Foundation, Beirut.

5- Hassan Jabal, Muhammad, 1407 AH-1977 AD. The original etymological dictionary of the words of the Noble Qur'an, Dar Al-Tadamon for printing, edition

Tafsir books

6- Al-Tabari, Muhammad bin Jarir, 2001 AD. Collector statement on the interpretation of any Qur'an. Dar Hajar for printing, publishing, distribution and advertising, 1st edition.

7- Al-Qurtubi, Muhammad, 1964 AD. The whole of the provisions of the Qur'an. Egyptian Book House, Cairo, 2nd edition.

8- Ibn Attia, Abu Muhammad, 1422 AH. The brief editor in the interpretation of the dear book. Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut, 1st edition.

9- Al-Kalbi, Ibn Juzy, 1416 AH. Facilitation of download sciences. Dar Al-Arqam Bin Abi Al-Arqam Company, Beirut, 1st edition.

10- Al-Harali, Ali, 1418 AH. The Legacy of Abu al-Hasan al-Hariri. Lace. Publications of the Collective Research Center.

Usul al-Fiqh

11- Al-Juwayni, Abu Al-Maali. Summary in the principles of jurisprudence, Dar Al-Bashaer Al-Islamiyyah, Beirut.

Articles

12- Shatwan, Muhammad, Context and Interpretation of Texts: A Sample of the Qur'anic Text, Al-Tafahum Magazine, Issue 46, 2014 AD.

13- Maqbool, Idris, Context in Abi Ishaq Al Shatby's Pragmatics, science

language and communication magazine, Issue 1, 2017 AD.
14- Farhaoui, Mohamed, Methodological and cognitive criteria that frame the operation of the interpretation of the Koran –with a view to renovation–. Al-Turath Magazine, Issue 05, 2021 AD.
15- Boudraa, Abdel Rahman, The Context Approach in the Text's Understanding, The Nation's Book Series, Issue 111, 2006 AD.
16- Boudraa, Abd al-Rahman, The Qur'anic Discourse – An Arabic Statement's tongue and universal message – Journal of Fiqh al-Sunnah, Issue 04, 2020..